

بروتوكول التعاون بين الآلية الدولية المحايدة المستقلة ومنظمات المجتمع المدني السوري المشاركة في منتدى لوزان

سياق هذا البروتوكول والغرض منه

منذ اندلاع الاضطرابات في سوريا في مارس/آذار 2011، وثق أفرادٌ سوريون ومنظمات غير حكومية انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على نطاق واسع، غالباً في ظل مخاطر كبيرة على حياتهم وسلامتهم. وقد ترقى بعض هذه الانتهاكات إلى جرائم دولية.

وتكلفت الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، التي أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة A/71/248 (21 كانون الأول/ديسمبر 2016)، بجمع وتوحيد وحفظ وتحليل الأدلة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها وإعداد الملفات من أجل تيسير وتسريع الإجراءات الجنائية العادلة والمستقلة أمام المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية.

وفي القرار المنشئ للآلية، دعت الجمعية العامة مختلف الكيانات، بما فيها المجتمع المدني، إلى التعاون الكامل معها، وعلى وجه الخصوص، تزويدها بأي معلومات ووثائق قد تكون لديها، وكذلك أي شكل آخر من أشكال المساعدة المتصلة بولايتها.

والغرض من هذا البروتوكول هو وضع مجموعة من المبادئ الشاملة لتوجيه المشاركة بين الآلية والمنظمات غير الحكومية السورية الموقعة، وضمان التفاهم المتبادل بشأن فرص التعاون، وذلك لتعزيز الهدف المشترك للطرفين المتمثل في ضمان العدالة والمساءلة والانتصاف لضحايا الجرائم المرتكبة في سوريا. ويهدف هذا البروتوكول إلى إرساء توافق عام في الآراء بين الطرفين يتيح المشاركة التعاونية، بدلاً من معالجة التفاصيل التشغيلية أو إجراءات العمل. ويمكن معالجة هذه المسائل في مذكرات تفاهم فردية يمكن أن تبرمها الآلية مع كل منظمة، إذا لزم الأمر وطلب ذلك من أي من الكيانيين.

المبادئ التي يقوم عليها التعاون

تقر الآلية بأهمية دور المجتمع المدني السوري في توثيق الانتهاكات والتجاوزات وتحديد الأحداث، والمساهمة الهامة التي يمكن أن يقدمها في تمهيد الطريق أمام العدالة.

وستعتمد الآلية، وفقاً لولايتها، على عمل المجتمع المدني السوري. وبذلك، يمكن أن تضمن أن تساهم جهود السوريين والمنظمات غير الحكومية بشكل كبير في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية المرتكبة في سوريا. وتسعى الآلية، من خلال جمع المعلومات والأدلة المتعلقة بالجرائم الدولية المرتكبة في سوريا، وتوحيدها وحفظها، إلى ضمان إمكانية استخدام هذه الأدلة في المحاكمات الجارية والمستقبلية. وتهدف الآلية، من خلال مساعدة المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية التي لها أو قد يكون لها اختصاص في المستقبل في هذه الجرائم، إلى تيسير وتسريع الإجراءات الجنائية العادلة والمستقلة والإسهام في المساءلة.

وإدراكاً من الآلية لأهمية التواصل المفتوح في الاتجاهين فإنها تلتزم بالانخراط في حوار مستمر مع منظمات المجتمع المدني السوري، فضلاً عن مناقشة طرائق التعاون والتعاون النشط، وتأمين التزامها بتزويد الآلية بالمعلومات والوثائق ذات الصلة التي في حوزتها.

وستسترد الآلية، في أداء عملها، بنهج يركز على الضحايا ويهدف إلى زيادة تمكين الضحايا إلى أقصى حد ممكن وإلى الاعتراف بكرامتهم وتعزيزها.

وقد ساعدت الآلية كثيراً إفادات المجتمع المدني السوري بشأن الدروس المستفادة من تعاملها مع الجهات الدولية الفاعلة في الماضي، وهي ملتزمة بإدماج الأفكار المناسبة في عملها. وبالمثل، تظل الآلية على استعداد لسماع إفادات المجتمع المدني السوري استناداً إلى ما تظلم به من ارتباطات في المستقبل، وتتعهد بالمراجعة المستمرة لنهجها حسب الاقتضاء. وتعترف المنظمات غير الحكومية السورية الموقعة بأهمية التعاون مع الآلية لتعزيز ولايتها في تحقيق العدالة والمساءلة والانتصاف عن الجرائم المرتكبة في سوريا.

وتلتزم المنظمات غير الحكومية السورية الموقعة بالتعاون الكامل مع الآلية، بما في ذلك الاستجابة لطلباتها وإبقائها على علم بالأنشطة والمشاريع ذات الصلة، مثل رفع الدعاوى المتعلقة بالجرائم المرتكبة في سوريا أمام المحاكم الوطنية. ويدرك الطرفان أن الآلية، تمسها مع ولايتها، يجب أن تحتفظ باستقلاليتها وحيادها، فضلاً عن مظهرها. ونتيجة لذلك، يعترف الطرفان بالحدود الملازمة لولاية الآلية فيما يتعلق بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية السورية. وعلى وجه الخصوص فإنه في حين أن الآلية ملتزمة بالتشاور المنتظم والاستماع إلى آراء المجتمع المدني السوري، فإنها لا تستطيع أن تأخذ توجيهات من أي جهة خارجية فيما يتعلق باستراتيجيتها، أو اختيار القضايا، أو إعداد الملفات أو أي جانب آخر من جوانب عملها.

نقل البيانات إلى الآلية

ترحب الآلية بمبادرات منظمات المجتمع المدني السوري لتزويدها بالمعلومات والأدلة التي في حوزتها، والتي يمكن أن تكون ذات صلة بإثبات ارتكاب جرائم دولية في سوريا. وإلى جانب تلقي المعلومات، قد ترى الآلية أن من المناسب، في بعض الظروف، أن تشرع مباشرة في الاتصال بالشهود المحتملين. وفي مثل هذه المناسبات، قد تلتزم الآلية بمساعدة المنظمات غير الحكومية السورية للتواصل مع هؤلاء الأفراد. وتستخدم الآلية أدوات تكنولوجيا المعلومات المتقدمة، بما في ذلك أحدث البرمجيات، لضمان معالجة جميع المواد الواردة وتخزينها بأمان، وحمايتها في جميع الأوقات.

نقل الآلية للبيانات إلى سلطات التحقيق أو الملاحقة القضائية

لا يجوز للآلية أن تكشف لأية سلطة تحقيق أو ملاحقة قضائية مواد تنقلها إليها منظمة غير حكومية دون موافقة هذه الأخيرة. ولا يجوز للآلية، على وجه الخصوص، أن تكشف لأية سلطة تحقيق أو ملاحقة قضائية عن مواد تنقلها إليها منظمة غير حكومية، عندما تكون هذه المواد مشمولة باتفاق بشأن السرية بين المصدر والمنظمة غير الحكومية.

وتتترح الآلية مواصلة العمل مع المنظمات غير الحكومية بشأن مسألة الموافقة المستنيرة وكيفية تطبيقها في سياقات مختلفة، بما في ذلك عندما تتواصل المنظمات غير الحكومية مع الأفراد للحصول على موافقتهم على تقاسم المعلومات التي تخصهم مع الآلية.

حماية الضحايا والشهود

إن حماية الشهود والضحايا هي موضع اهتمام بالغ لكل من الآلية والمنظمات غير الحكومية السورية الموقعة. والأطراف الموقعة تدرك أن العديد من الأشخاص قد تحدوا الخطر للحصول على معلومات ذات صلة بالإجراءات الجنائية الجارية أو المقبلة، وأن البعض قد يكون مستعداً للإدلاء بشهادته أمام محكمة العدل.

حماية البيانات الشخصية

تتولى الآلية والمنظمات غير الحكومية السورية الموقعة مسؤولية ضمان جمع المواد التي في حوزتها، ولا سيما البيانات الشخصية للأفراد الذين تبادلوا المعلومات معها، وتخزينها ومعالجتها بأمان وعلى نحو سليم. وستطبق الآلية تدابير أمنية قوية للتقليل إلى أدنى حد ممكن من المخاطر التي ينطوي عليها نقل المواد، وحماية سرية البيانات التي في حوزتها، وتعظيم سلامة وأمن الضحايا والشهود، بما في ذلك أولئك الذين تحيلهم إليها المنظمات غير الحكومية الموقعة. وستتخذ تدابير ملموسة لضمان التخزين الآمن للأدلة المادية، وتفادي تهديدات الأمن السيبراني، ومعالجة البيانات الإلكترونية بطريقة سليمة ومأمونة.

الحماية المادية

تلتزم الآلية باتباع نهج متكامل لحماية الشهود ودعمهم، يتوخى تطبيق برامج أمن الشهود ضمن السلطات القضائية المعنية. وفي حين أن الآلية لا تملك القدرة على توفير الحماية الكاملة، مثل الحماية الشخصية للصيقة أو برنامج النقل، وفقاً للظروف واستناداً إلى تقييم كل حالة على حدة، فإن الدول قد توافق على توفير أشكال الحماية هذه بناءً على طلب الآلية عند الحاجة. وعندما تحدد الآلية الحاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة لضمان الحماية المادية لبعض الأفراد فإنه يجوز لها أن توصي بأن تتخذ الدول المعنية هذه التدابير، على سبيل المثال عندما تيسر الاتصالات بين سلطات الادعاء أو السلطات القضائية الوطنية والأفراد المستعدين للإدلاء بشهادتهم أمام تلك السلطات.

تقديم الدعم للضحايا والشهود

الآلية ملتزمة بتوفير مسارات الإحالة إلى الخدمات لمساعدة الضحايا الذين تتفاعل معهم، بما في ذلك المساعدة الطبية والدعم النفسي الاجتماعي. وتدرك الآلية خطر تجدد الصدمة الذي يتعرض له الضحايا عندما يُطلب منهم تقديم سرد للوقائع التي شهدوها. وتلتزم الآلية بالتقليل من هذه المخاطر إلى أدنى حد ممكن، وستخطط استراتيجيتها لجمع المعلومات وفقاً لذلك.

الشفافية والتوعية

ستعين الآلية عضواً في فريقها ليكون جهة اتصال مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، لتيسير جهود التنسيق وضمان الاستمرارية في التوعية والاتصال.

التقارير العامة

تقدم الرئيسة، وفقاً لما تنص عليه اختصاصات الآلية، تقارير إلى الجمعية العامة مرتين في السنة عن تنفيذ ولايتها. ولن تتضمن هذه التقارير مواد أو معلومات يجري تبادلها سرا مع الآلية. وتسعى الآلية إلى إبقاء المجتمع المدني السوري والجمهور عموماً على علم بالتطورات والتقدم المحرز في عملها. وستسعى الآلية، كلما كان ذلك ممكناً ورهنماً بالقيود التشغيلية وشواغل الحماية والتزامات السرية، إلى تبادل المعلومات عن التقدم الذي أحرزته، ولا سيما فيما يتعلق بالمعلومات غير السرية.

التعليقات التي تقدم إلى المنظمات غير الحكومية السورية التي تبادلت المعلومات والأدلة مع الآلية

تسعى الآلية، كلما أمكن ذلك، ورهنماً بالقيود التشغيلية، إلى تقديم تعليقات إلى المنظمات غير الحكومية السورية التي قدمت معلومات وأدلة، من أجل تمكينها من الاستفادة من الدروس المستفادة، وكذلك بهدف تعزيز التعاون مع الآلية. وقد تشمل التعليقات، كلما أمكن، مؤشرات وتوصيات بشأن نوع البيانات المقدمة وجودتها وموضوعها ونسقتها.

ضمان الحوار المستمر بين الآلية والمجتمع المدني السوري

تلتزم الآلية بضمان استمرار الحوار مع المجتمع المدني السوري، وترحب بإمكانية إعراب المجتمع المدني السوري عن آرائه، ولا سيما فيما يتعلق بتعاونه مع الآلية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تلتزم الآلية بكفالة إتاحة الفرصة للمنظمات غير الحكومية السورية للدخول في حوار بناء معها على أساس منتظم، بما في ذلك في سياق الاجتماعات التي ستعقد مرتين في السنة.